10 مايو 2013

تستمر انتهاكات جسيمة لحقوق المرأة في سياق الصراع في سوريا

في سياق الصراع المسلح الحالي في سوريا،[1] ازداد العنف ضد المرأة بشكل كبير. إذ تعرضت المرأة السورية إلى الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي والأخذ كرهينة والإعدام غير محاكمة. هذه الجرائم ارتكبت أولاً على يد أجهزة الأمن السورية والميليشيات المعاونة لها – "الشبيحة" – علاوة على الانتهاكات المرتكبة على يد الجماعات المسلحة المعارضة، وذلك في ظل مناخ من الإفلات من العقاب، يعززه صمت السلطات السورية والمجتمع الدولي.

كانت العديد من النساء السوريات قد شاركن في الاحتجاجات والتجمعات المنظمة دعماً لضحايا الصراع المسلح،[2] وكان حشد النساء هذا أمراً مهماً، خاصةً في مناطق مثل ضواحي دمشق وحمص وحلب، إذ لعبت المحاميات والطالبات والصحفيات والناشطات السياسيات وناشطات حقوق الإنسان دوراً مميزاً في هذه الفترة، مازال مستمرا في جميع شبكات المجتمع المدني. تشارك النساء أيضاً في تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الصراع المسلح والمشردين داخلياً واللاجئين. إلا أن هذه الأنشطة السلمية تندرج تحت القانون 2012/22، الذي اعتمد في 22 فبراير 2012، والخاص بإنشاء محكمة متخصصة في "أعمال الإرهاب"، ومن ثم أصبحت النساء في سوريا تواجه الملاحقة القضائية من قبل الدولة، ناهيك عن الانتقام منهن على يد القوات الحكومية.

تم استهداف ناشطات المعارضة والمدافعات عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص أثناء حملات الاعتقال في المناطق المعروفة بأنها معاقل المعارضة، فخلال الفترة بين مارس 2011 وأبريل 2013، ألقت الحكومة السورية القبض على أكثر من 5400 امرأة، بينهن 1200 طالبة جامعية، لا تزال أماكن احتجاز الكثير منهن مجهولة[3]. ووفقاً لإحصائيات "مركز توثيق الانتهاكات"، لا تزال 766 امرأة و34 فتاة دون سن 18عاماً قيد الاحتجاز في مرافق الاحتجاز الحكومية.[4] بينما تقدر منظمات حقوق الإنسان السورية أنه تم إخفاء ما لا يقل عن 60000 شخص بشكل قسري في سوريا منذ مارس 2011، بينهم عدد غير معروف من النساء.

تتعرض النساء المحتجزات على يد السلطات السورية لمعاملة مسيئة من قبل الأجهزة الأمنية والجيش وميليشيات "الشبيحة". فقد أكد نشطاء حقوق الإنسان السوريون مراراً وتكراراً على وجود حالات من النساء احتُجزن لأجل غير مسمى ولم يسمح لهن بالاتصال بمحامين أو بعائلاتهن، بما يخالف القانون المحلي والمعايير الدولية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى استخدام التعذيب الجسدي والنفسي بشكل معتاد في مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة، بما في ذلك التعذيب الممارس ضد النساء،[5] ناهيك عن الظروف الصحية وحالة الصرف الصحي السيئة في مرافق الاحتجاز.

---

[1] في يوليو 2012، وصفت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" الوضع في سوريا على أنه "صراع داخلي"، وبالتالي أكدت على أن مبادئ "القانون الدولي الإنساني" تنطبق على السياق السوري.

[2] انظر http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/21/syria-women-unrest-repression

[3] انظر http://dchrs.org/english/File/Reports/27-02-2013_Facts_And_Figures_SNHR_Report_En.pdf

[4] انظر https://www.vdc-sy.info/index.php/en/

[5] انظر شهادة إحدى الناشطات التي كانت محتجزة على يد السلطات السورية: "امرأة في تقاطع النيران: يوميات الثورة السورية"، سمر يزبك، 2011

منذ مارس 2011، أدى استخدام العنف المنهجي على أيدي القوات الحكومية ضد حركة الاحتجاج، إلى خلق بيئةً مواتيةً للعنف الجنسي، ومن ثم ظهرت الانتهاكات ضد المرأة، بما في ذلك التحرش الجنسي والاغتصاب، في ظل الحملات الحكومية ضد حركة الاحتجاج[6] لتخويف السكان من الانضمام.
وثقت مجموعات حقوق الإنسان العشرات من حالات العنف الجنسي والاغتصاب للنساء،[7] إلا أنه لا توجد أي إحصاءات موثقة متاحة، حيث أن معظم الحالات لا يتم الإبلاغ عنها[8] بسبب الوصمة الاجتماعية القوية التي توصم بها ضحية العنف الجنسي في سوريا. كما تم الإبلاغ عن حالات قتل نساء باسم "الشرف".

تفيد الأنباء بأن الاعتداء الجنسي يحدث أثناء عمليات مداهمة المنازل، وعند نقاط التفتيش، وأثناء الاعتقال التعسفي.[9] يساهم تزايد ظاهرة الاختطاف في سوريا في ارتكاب العنف الجنسي ضد النساء، وكثيراً ما تختطف النساء كشكل من أشكال العقاب على ممارسة أقاربهن لأنشطتهم السياسية، سواءً كانت داعمة للحكومة أو معارضة لها. كما تحدث عمليات الاختطاف في مناطق بعينها معروفة بكونها إما مؤيدة أو معارضة للأسد، وفي بعض الحالات عندما لا يستطيع الخاطفون استخدام النساء في عمليات لتبادل الأسرى، يتم اغتصاب المختطفات وقتلهن.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن 80% من إجمالي حالات العنف الجنسي المبلغ عنها من قبل "مركز إعلام المرأة" (117 حالة) وقعت ضد نساء تتراوح أعمارهن بين 7 و46 عاماً، وكذلك أفادت الأنباء أن من بين تلك الحالات هناك 89% تم اغتصابهن، و6٪ تم الاعتداء عليهن جنسياً دون وطء، و6٪ تم التحرش بهن جنسياً باللمس، و11٪ تم اعتقالهن لأكثر من 24 ساعة، ويبدو أن هذا الاعتقال كان لأغراض العنف الجنسي. أفادت البلاغات أن معظم حالات العنف الجنسي هذه (أي 37% من الحوادث المبلغ عنها) وقعت في مدينة حمص، والتي طالما تأثرت بقمع حركة الاحتجاج، بينما تأتي العاصمة دمشق – التي يفترض أنها هادئة – في المرتبة الثانية (أي 12٪ من الحوادث المبلغ عنها).

إن العنف الجنسي ضد المرأة السورية له عواقب وخيمة، حيث أن 20٪ من الحوادث المبلغ عنها أدت إلى وفاة الضحية (أفادت الأنباء بذلك عندما تم العثور على امرأة ميتة مع وجود علامات على الاعتداء الجنسي، أو عندما أفاد شهود عيان باغتصابهن وقتلتهن أمامهم)، و10٪ إلى التوتر أو الاكتئاب أو كليهما، و5٪ إلى الحمل.

منذ مارس 2011، قُتل أكثر من 4000 امرأة وما لا يقل عن 1500 فتاة.[10] ومن المرجح أن هذه الأرقام لا تعكس سوى جزء من العدد الفعلي للنساء اللاتي قُتلن بسبب الصراع في سوريا، نظراً لاستمرار السلطات السورية في منع منظمات حقوق الإنسان الدولية من دخول البلاد رسمياً لإجراء تحقيقات مستقلة شاملة.

---

[6] انظر: تقرير "الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان" بشأن انتهاكات حقوق المرأة في سوريا، سيصدر في يونيو 2013

[7] وفقاً للجنة الإنقاذ الدولية: "إن الاغتصاب هو سمة هامة ومثيرة للقلق في الحرب الأهلية في سوريا" -http://www.rescue.org/press-releases/syria displacement-crisis-worsens-protracted-humanitarian-emergency-looms-15091

[8] تقدر "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" بأن هناك أكثر من 6000 امرأة تعرضت للاغتصاب، بالإضافة إلى 400 فتاة. منظمة "مركز الإعلاميات" تدير مشروع "نساء تحت الحصار" الذي ينشر خريطةً بحالات الاعتداءات الجنسية المبلغ عنها، وهي متاحة على الرابط التالي: https://womenundersiegesyria.crowdmap.com

[9] انظر: http://fidh.org/IMG/pdf/syria_sexual_violence-web.pdf

[10] وثق "مركز توثيق الانتهاكات" 4076 حالات لعدد امرأة و1944 فتاة قتلن خلال الصراع وحتى يوم 8 مايو 2013. ووفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان، قتلت 4257 امرأة على الأقل، بما في ذلك 1464 فتاة دون سن 18 عاماً، خلال الصراع وقبل يوم 31 مارس 2013. وتقدر منظمة سواسية أن عدد النساء يبلغ 7000.

كما تتضرر النساء السوريات بشدة من القبض على أقاربهن من الرجال أو إخفائهم أو قتلهم بسبب الصراع المسلح، وذلك – ضمن أسباب أخرى – لأنهن يضطررن إلى تحمل مسئولية النهوض بأعباء أسرهن وحدهن، فلديهن موارد قليلة جداً ويفتقرن إلى الرعاية الصحية الأساسية والدواء والمواد الغذائية والمياه والكهرباء، كما يفتقن أيضا إلى طرق لمنع الحمل غير المرغوب فيه أو الأمراض التي تنتقل نتيجة للعنف الجنسي.

النساء والأطفال الذين فروا من العنف يمثلون نسبة كبيرة من النازحين داخلياً واللاجئين،[11] ويجدون أنفسهم في موقف بالغ القسوة، حيث تم الإبلاغ عن عدة حالات للزواج القسري والتحرش الجنسي في مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة. [12]

ختاما ينبغي ألا يُنظر إلى النساء السوريات على أنهن مجرد ضحايا سلبيين للصراع، فهن يلعبن أدواراً رئيسية في ضمان نجاة أسرهن في خضم الفوضى والدمار، وهن فاعلات على وجه الخصوص في الحركات الشعبية لبناء السلام في مجتمعاتهن بعد انتهاء الصراع، ومع ذلك، فإن غياب المرأة في المحافل السياسية للتفاوض بشأن السلام هو أمر لا يمكن إنكاره، بما يخالف قرار مجلس الأمن رقم 1325.

في الفترة القادمة، يجدر بجميع الجهات الفاعلة المحلية والدولية ضمان توافر آليات للعدالة الانتقالية تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، ومراعاة الاحتياجات والمخاوف المحددة للاجئات والمشردات داخلياً، ورفع من نسبة مشاركة المرأة في حفظ السلام، وبناء السلام، وصناعة القرار في مرحلة ما قبل الصراع ومرحلة ما بعد الصراع، ومنع نشوب الصراعات.

توصيات إلى الحكومة السورية والبلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين:

- الوفاء بالتزاماتها الدولية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، لا سيما "إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة"، و"اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" والبروتوكول الاختياري الملحق بها، و"اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل"، و"اتفاقية جنيف لعام 1951 بشأن حقوق اللاجئين".
- اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية بشكل دائم للنساء والأطفال اللاجئين والمشردين.

توصيات إلى الحكومة السورية والدول المعنية والمجتمع الدولي:

- بذل الجهود لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمتكررة والجسيمة ضد النساء والفتيات في سوريا.
- التأكد من إجراء التحقيقات اللازمة في هذه الانتهاكات ووضع حد للإفلات من العقاب، ومحاسبة مرتكبي جرائم العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي والزواج القسري.
- تنفيذ برامج لإعادة بناء حياة الناجيات من العنف، لا سيما الفتيات الصغيرات، وضمان إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لهن.

توصيات إلى مجلس الأمن:

- إحالة قضية سوريا إلى "المحكمة الجنائية الدولية" لضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية، بما في ذلك الجرائم التي تُمارس ضد النساء والفتيات.

هذه المداخلة قُدمت من قبل المنظمات التالية:

[11] انظر: http://www.rescue.org/sites/default/files/resource-file/IRCReportMidEast20130114.pdf
[12] انظر: EMHRN Gender Media Guide "Where are the Women?" and Annexes

- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- إيتانا
- الشبكة الآشورية لحقوق الإنسان
- الشبكة الأوروبية–المتوسطية لحقوق الإنسان
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان
- شبكة المرأة السورية
- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد)
- اللجنة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (دي ايه دي)
- المركز الكردي لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان
- مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان
- المركز السوري لحقوق الإنسان
- المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية)
- مركز توثيق الانتهاكات في سوريا